

## اقتصاد

## بعدها نشرت «الوطن» عن قرار مجلس الوزراء يعطل الصرافات عقود لصيانة صرافات «العقاري» قيد التصديق في «المالية»

عبد الهادي شبوات

علمت «الوطن» بأن عقوداً لصيانة الصرافات الآلية في المصرف العقاري قيد التصديق في وزارة المالية، ومتوقع أن تجهز اليوم، الأمر الذي يسمح بسرعة تنفيذ أعمال الصيانة والإصلاح وعودة الكثير من الصرافات التي خرجت عن الخدمة خلال الأيام الماضية للعمل مجدداً. وجاء ذلك بعدما نشرت «الوطن» منذ أيام عن تعطل الصرافات بسبب عدم المصادقة على عقود الصيانة بناء على القرار ٣٧ الصادر عن رئاسة الحكومة الذي يسري على مختلف جهات القطاع العام فحرك المياه الراكددة ودفق في تسريع الحلول. وتوقع مدير مسؤول في المصرف العقاري عودة الصرافات للعمل تدريجياً خلال عدة أيام بسبب المباشرة في تنفيذ عمليات الصيانة، وذلك بدءاً بالصرافات الأكثر أهمية للمواطنين، والتي تخدم أوسع شريحة ممكنة. وأوضح المدير أن معظم الصرافات القديمة تعد مهتلفة من الناحية الفنية، إذ إن بعضها دخل إلى الخدمة منذ ما يقارب ١٥ عاماً، ما يعني أنها باتت مهتلفة فنياً ومحاسياً، والإتفاق على صيانتها بعضها ليس له جدوى لأنها تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة. وبين أنه تم تنفيذ مناقصة وانتهت بفوز عارضين لصيانة الصرافات، وقد تم إبرام عقدين للصيانة هما في وزارة المالية، لتبدأ عمل الصيانة حسب الأصول والقوانين والعقد.

وتم استلام ١٠٠ صراف آلي جديد، وهذه الصرافات تتمتع بمواصفات فنية وعملية جيدة جداً إذ تتسع خزانة كل صراف لـ (١٤٠٠٠) ورقة نقدية في حين كانت خزانة الصرافات السابقة تتسع (٨٠٠٠) قطعة نقدية كما أن سرعة إنجاز أو تنفيذ العملية في الصرافات الجديدة هي ٤٠ ثانية فقط ما يعني أن الصرافات الجديدة المستلمة ستساعد في حل المشكلة بصورة كبيرة وستسهل على المواطنين والزبائن الوصول إلى الخدمة بزمن أسرع.

عززت الليرة السورية من مكاسبها أمام الدولار أمس، وذلك لليوم الثاني على التوالي، إذ تحسنت بأكثر من ٢٠ بالمئة خلال اليومين الماضيين، مع ملاسة سعر الصرف مستوى ٨٠٠ ليرة للدولار عند إغلاق أمس، في تعاملات السوق الموازية «السوداء»، علماً بأنها تحسنت بنحو ١٥ بالمئة أمس الأول عندما وصلت التعاملات بالدولار إلى ما دون ٩٠٠ ليرة.

وبحسب مصادر في السوق، فإن عمليات البيع هي التي تغطي على التداولات، ما عزز ع قيمة الليرة، فعمليات تقليص الخسارة هي التي قادت السوق إلى مستوى ٨٠٠ ليرة للدولار، فحتى أمس، خسر كل من اشترى الدولار فوق مستوى ٨٠٠ ليرة، بنسب متفاوتة، وقد تتجاوز ٢٠ بالمئة من رأس المال بالدولار. وبحسب المعلومات المتداولة في السوق، فإن السوق كان ينتظر أي صدمة حتى تبدأ عمليات البيع، بعد أن تجاوز سعر الصرف ٩٥٠ ليرة للدولار، وبالسرعة التي ارتفع فيها قبل ثلاثة أيام، عاد وانخفض الدولار أمس الأول، فساد الخوف السوق، وازدادت عمليات البيع، لتقليص الخسارة، وهناك أحاديث عن اجتماع عقد قبل ثلاثة أيام مساءً في المصرف المركزي، جمع أصحاب شركات صرافة، خبراء في الأسواق المالية، ومطلعون على مجريات سوق الصرف في سورية، أكدوا

## عمليات البيع وتقليص الخسارة تقود الدولار إلى ٨٠٠ ليرة في «السوداء»

# الليرة تعزز مكاسبها أمام الدولار لليوم الثاني وتحسن بأكثر من ٢٠ بالمئة

الحرب، وغالباً ما كان يتبعها حالة هدوء بعد وصول السعر إلى مستوى مقبول، وفقاً للتغيرات الاقتصادية والنقدية.. وغيرها. وكانت الحكومة قد نسبت ما حدث في السوق لإجراءاتها، إذ نشرت رئاسة مجلس الوزراء أمس على صفحتها الرسمية «فيسبوك» بأن سلسلة من الاجتماعات اليومية عقدها الفريق الاقتصادي في رئاسة الوزراء على مدار الأسبوعين الماضيين لدراسة ارتفاع سعر الصرف وارتفاع الأسعار والتدخل للحد من انعكاس ذلك على الحياة المعيشية للمواطنين، فبدأ تدخل الحكومة لفرض الأسعار الحقيقية وتحديد أسعار المواد التي يمولها المركزي والمواد التي تستوردها التجارة الداخلية والأخرى المنتجة محلياً، جاء رداً حقيقياً ومحاولة جادة لإخراج الدولار من المعركة، وتحديد تأثيره على المواطن السوري، فالدولار لم يعد شيئاً شديداً بعد إجراءات تأمين السلع والأسعار المدعومة للمواطن وبالتالي وقف حالة الارتفاع التي تشهدها الأسواق، في الوقت الذي باتت تنذر بالخطر لأنها تستهدف قوت يوم المواطن السوري وسلته الغذائية الأساسية.



وأحياناً تناقل سعر ١٠٠٠ ليرة للدولار لم يكن منطقياً أبداً، وفعالياً لم يستمر إلا لساعات قليلة عند إغلاق السوق قبل ثلاثة أيام، بعدها افتتح السوق أمس الأول بسعر ٩٣٠ ليرة للدولار، ليبلغ السوق دون ٩٠٠ ليرة، واستقر مساء أمس عند ٨٠٠ ليرة، مرجحاً أن نشهد حالة هدوء في السوق قريباً، ولاسيما أننا شهدنا عمليات ارتفاع سريعة للدولار تلاها انخفاض سريع بعد ساعات، لعدة مرات خلال سنوات

لـ«الوطن» أن المستويات غير المسبوقة التي وصل إليها سعر الصرف قبل ثلاثة أيام لم تكن متوقعة أبداً، وكان المحرك الرئيس لها عمليات المضاربة والتحويل بالأسعار في السوق، بقصد دفعها إلى نقطة تحقق أكبر مكاسب ممكنة، فصحيح أن هناك عوامل موضوعية تبرر انخفاض سعر الصرف، وخاصة ما يجري في لبنان، وبالتحديد للإجراءات النقدية والمصرفية، إلا أن مستوى فوق ٩٥٠ ليرة

## «اتحاد غرف الزراعة»: ٥ بلدان تستحوذ على ٩٥ بالمئة من الصادرات الزراعية

أما عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال، فبين أن سورية كبلد زراعي، وكان لهذا القطاع دور في الحرب بتأمين المنتجات الزراعية، الأمر الذي وفر عوامل صمود للشعب السوري في مواجهة الحرب، منوهاً بأن المحور الأساسي الذي تم تناوله هو الحمضيات، إضافة إلى تصدير جميع المنتجات، مبيناً أن الزراعات التصديرية لها شروط منها الحيازات الكبيرة والمسافات الواسعة بين الشجر لتسهيل عملية الزراعة والحصول على منتج جيد، مبيناً أن هذه الأمور غير متوافرة لدينا بما يتوافق مع المعايير الأوروبية وأهمية التوجه نحو الأسواق التقليدية كالعراق ودول الخليج وحتى الأسواق الخارجية التي يكفل التصدير إليها، إلا أن هناك معوقات منها وسائل النقل والحوايات المبردة والخطوط البحرية المنتظمة إضافة إلى معامل التوضيب والتغليف. وبين الجلال أهمية عدم الإنكفاء بتصدير المنتج الزراعي كمادة أولية وإنما تحويلها إلى منتجات صناعية كعصائر ومنتجات غذائية، منوهاً بأهمية قرار وزارة الصناعة بعدم تصدير الأصواف كمادة خام وإنما تحويلها إلى خيوط نسجية، مشيراً إلى أهمية فتح معبر العراق في تصدير المنتجات وخاصة أنه بالأسف عبرت ساحنتان محملتان بالمنتجات الزراعية السورية منه إلى العراق، مؤكداً أن السوق العراقية تستقطب الصادرات السورية وخاصة أن المنتجات السورية بمواصفات مرغوبة فيها لدى البلدان العربية المجاورة، وهي أيضاً متميزة في الأسواق العالمية.

خمسة بلدان مستوردة له بنسبة تشكل ٩٥٪، لافتاً إلى أن هذا الموضوع سيتم التركيز عليه بشكل أكبر ونشر المنتج بشكل أفضي بحيث إذا ظهرت أي إشكالية مع بلد معين يكون هناك بديل مباشر لهذا البلد لتحقيق عائد أكبر للاقتصاد الوطني. ومن جهته تحدث عضو مكتب اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد أيوب عن مفاهيم التسويق والبيئات وكيفية الاهتمام بالمنتج الزراعي من حيث التوضيب والفرز والتغليف، وخاصة أن هذه الأمور لها أهمية وانعكاس على عملية تصدير المنتجات الزراعية بما يلبي رغبات الأسواق الخارجية، لافتاً إلى دور التسويق الجيد واتباع الأساليب الحديثة في تصدير المنتجات الزراعية وكيفية الاستفادة بدعم المحاصيل الزراعية والتوسع في الزراعة. من جهته، أكد رئيس لجنة التصدير في اتحاد الغرف الزراعية السورية رضوان ضاهر أهمية التصدير في دعم المنتجات الزراعية وانعكاسها بشكل إيجابي على زيادة الإنتاج، والتوسع في الزراعة، مشيراً إلى سعي اتحاد الغرف في الترويج للمنتجات من خلال إقامة المعارض الخارجية والداخلية، ولاسيما معرض دمشق الدولي. وبين ضاهر أن هناك عقبات كثيرة تواجه التصدير وخاصة ضمن ظروف الحرب منها الشحن البري والبحري، مشيراً إلى أن المنتج السوري يتمتع بمميزات مهمة ومواصفات عالية الجودة وهو مرغوب في الأسواق الخارجية وأسعاره منافسة ويلقى رواجاً كبيراً ضمن هذه الأسواق.

## جزماتي: جمود في سوق الذهب... والذين يشترونه للادخار والتجارة

علي محمود سليمان

النشاط للأسواق، وبسبب ذلك فإن جمعية الصاغة وصنع المجوهرات ولأول مرة منذ تأسيسها يمر عليها يوم من دون دخول أي عملية ذهب للدمع، حيث أحجم أصحاب الورشات والمحللات عن دمع مصاغهم لحين استقرار الأسعار.

وبين أن أسواق الذهب شهدت خلال اليومين الماضيين إقبالاً كبيراً على شراء ذهب الإبخار من الليرات وأونصات ذهبية وذلك بقصد التجارة، حتى تم مبيع كل ذهب الإبخار الموجودة في السوق، وترزامن ذلك مع انقطاع دخول الذهب الخام القادم من الخارج مع التجار، واقتصرت مؤخر على كميات قليلة تدخل مع المسافرين ويتم دفع مبلغ ١٠٠ دولار على كل كيلو غرام ذهب خام.

وحذر جزماتي من احتمال تزايد حالات التلاعب والغش في مبيعات الذهب نتيجة التقلبات السريعة في الأسعار، حيث يمكن أن يسهى البعض لاستغلال هذه الفوارق في الأسعار لبيع أو شراء قطع ذهبية مغشوشة أو غير مدموغة في الجمعية، مطالباً المواطنين بعدم شراء أي قطعة ذهبية من دون فاتورة رسمية من البائع.

وتوقع جزماتي أن تعود الأسواق للاتعاش في الفترة القريبة بعد أن تستقر الأسعار قبل نهاية العام.

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي لـ«الوطن»، بأن غرام الذهب انخفض أمس ليسجل سعراً ٣٣ ألف ليرة سورية لغرام ٢١ قيراط، وكان قد وصل أول أمس لأعلى سعر يسجله في تاريخه وهو ٣٧٥٠٠ ليرة سورية وهو سعر غير مسبوقة ولكن لم يستقر إلا لساعات. وبين جزماتي أن التقلبات السريعة في أسعار الذهب هي نتيجة التغيرات السريعة في أسعار صرف الدولار في الأسواق السورية، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً وكانت وقد وصلت يوم أمس إلى ٤٨٠ دولاراً.

ولفت جزماتي إلى أن الجمعية توقت عن تحديد السعر على أساس دولار وسطي ما بين سعر المصرف المركزي وسعر السوق الموازي، وأصبح التسعير يتم وفقاً للعرض والطلب، نظراً لصعوبة تحديد السعر الواسطي في ظل المتغيرات السريعة اليومية لسعر صرف الدولار. وأشار جزماتي إلى أن الأسواق في دمشق شهدت بالأسس حركة جمود في المبيعات والشراء، متأثرة بانتظار المواطنين وأصحاب المحلات بوصول الأسعار إلى عتبة الاستقرار حتى تعود حركة

## خريطة عمل صناعية بين سورية وروسيا

# معامل إسمنت جديد في حلب ومشروع لاستخلاص السليكون من الرمال ومجمعات نسيجية في حلب ودمشق

الفنيين في هذه الشركات، واطلعوا على التجهيزات المختلفة الموجودة فيها، وجرى الاتفاق على تزويد الشركة الروسية بجميع المعلومات والمواصفات الفنية والطاقت الإنتاجية للمجمع، كما تمت موافاة الشركة الروسية بالمطلوب، وبخصوص مجمع دمشق، يتم استكمال الإجراءات اللازمة لتخصيص المؤسسة بالأرض اللازمة في المدينة الصناعية بعبرا ليصار إلى موافاة الشركة الروسية بالخطط الفنية للمشروع.

وأخر المشاريع في الخريطة الصناعية هو مشروع تحديث شركة النسيج في اللاذقية بين وزارات الصناعة والمالية، حيث تمت موافاة شركة روسية بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والخطط الفنية لتوضيع الآلات، وقام فنيو الشركة الروسية بزيارة شركة نسج اللاذقية واطلعوا على واقع العمل في الشركة والتجهيزات الموجودة فيها، وبناء على ذلك تم تقديم عرض فني ومالي لتوريد وتركيب الخط، وتمت إحالته للمؤسسة النسيجية، ومن ثم إعلام الشركة الروسية بمجريات الأمور، ومن ثم جرى الاتفاق على متابعة الأمور لاستكمال الأعمال بشكل نهائي.

وزارة الصناعة لتقديم عدة أمور، أولها عرض فني وتجاري لتصميم وتصنيع وتوريد تجهيزات معمل القضبان الحديدية في الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية في حماة، وتركيبها والإشراف عليها لإنتاج القضبان الحديدية والحديد الصناعي (المبسط والمربع والزاوية) بكمية ٢٧٥ ألف طن سنوياً، وتقديم عرض فني وتجاري لتصميم وتصنيع وتوريد تجهيزات معمل المطروقات الفولاذية في شركة حديد حماة، وتركيبها، والإشراف على التجهيزات الأساسية، وتمت إحالة العرض الفني التجاري للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية لتقديم مقترحاتها.

كما تم الاتفاق على إقامة مجمع صناعي نسيجي متكامل في كل من حلب ودمشق، يكون بين وزارات الصناعة والمالية والإدارة المحلية كشركاء، وقد تم إطلاع شركة روسية على المعلومات الفنية المتعلقة بتوضيع الغزل والاقمشة والألبسة المزمع إنتاجها، إضافة لدراسة الجدوى الاقتصادية الأولية لمجمع النسيج في حلب، وقام فنيو الشركة الروسية بزيارة الشركات التي سيقام فيها المجمع الصناعي النسيجي في حلب منذ أشهر، والتقوا



دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبيان ماهية التجهيزات المقدمة من الشركة الروسية والطاقت الإنتاجية ومواصفات الخط والمنتجات وأسعار بيعها. وأشار مقلد إلى أن هناك أيضاً مشروعاً لتحديث وتطوير شركة حديد حماة، ومعمل الأنابيب المعدنية، إذ قام خبراء شركة روسية بزيارة الشركة، وتم التوقيع على الاتفاق مع ممثلي

وللرمال الكوارتزية، وقامت شركة روسية بإرسال معلومات تتعلق بإقامة هذا المشروع، وتمت إحالته للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية لدراسته والتواصل مع الشركة الروسية لموافاتها بالمعلومات المتعلقة بوضع المشروع ومدى قرية من المادة الأولية لإعداد العروض الفنية والمالية، وعليه تمت مخاطبة الشركة الروسية عن طريق وزارة الخارجية بخصوص

الروسي، والاتفاق على إقامة مشروع لصهر حجر البازلت وإنتاج المنتجات البازلتية والموضوع اليوم في عدة المؤسسات الكيميائية. ومن المشاريع المطروحة مع الجانب الروسي مشروع لاستخلاص السليكون من الرمال الكوارتزية السورية لإنتاج الخلايا الكهرضوئية والمنتجات الأخرى، حيث تم تسليم الشركة الروسية المواصفات الفنية

والمشروع بين وزارة النفط والثروة المعدنية وهيئة الاستثمار السورية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، إذ تم الاتفاق على تقديم عروض فنية وتجارية لإقامة معمل بطاقة إنتاجية مقدارها ٢ مليون طن سنوياً، على أرض شركة السهلاء بحلب، ومعمل السلمية، وبالفعل تم موافاة الوزارة بالعروض وتمت إحالتها إلى المؤسسة العامة للاستثمار لدراستها وبيان الرأي.

ولفت إلى أن هناك أيضاً مشروعاً لإعادة تأهيل الشركة العربية للاستثمار بحلب بالتعاون بين وزارات الصناعة والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، إذ قام الخبراء الروس بزيارة الشركة الهندسية، وتم الاتفاق على تقديم عروض لإعادة تأهيل الشركة ورفع طاقتها الإنتاجية لتصل إلى ١,٥ مليون طن سنوياً، وتم أيضاً تقديم العروض والانتظار رأي المؤسسة. أما بخصوص مشروع صهر البازلت لإنتاج الأنابيب والقضبان البازلتية من السويداء، فقد تم تقييم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع للشركة الروسية، والتي بدورها أرسلت عرضاً فنياً ومالياً للمؤسسة الكيميائية لبيان رأيها، وتمت زيارة الشركة من الجانب

المشروع بين وزارة النفط والثروة المعدنية وهيئة الاستثمار السورية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، إذ تم الاتفاق على تقديم عروض فنية وتجارية لإقامة معمل بطاقة إنتاجية مقدارها ٢ مليون طن سنوياً، على أرض شركة السهلاء بحلب، ومعمل السلمية، وبالفعل تم موافاة الوزارة بالعروض وتمت إحالتها إلى المؤسسة العامة للاستثمار لدراستها وبيان الرأي.

وتابع مقلد أن الإجراءات التي تم تنفيذها بخصوص التعاون في المجال الصناعي جيد، إذ تم إعادة تأهيل الشركة العامة للإطارات في حماة، بالتعاون بين وزارة الصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي عن طريق تزويد الشركة الروسية الروسية بكامل المعلومات المتعلقة بخطط الإنتاج في شركة الإطارات، ومن المفترض أن تقوم الشركة الروسية بإرسال خبرائها لإجراء الدراسات التقييمية وإعداد العروض الفنية والمالية وموافاة المؤسسة الكيميائية بها لدراستها. إضافة لذلك، أكد مقلد أنه هناك معمل جديد لإنتاج الاسمنت في المسلمية.